تونس في 19/04/2017

من المكلف العام بنزاعات الدولة

إلى السّادة : - رئيس الجمهورية

- رئيس مجلس نوّاب الشعب

- رئيس الحكومة

تحيّة طيّبة

الموضوع : حول واقع مؤسّسة المكلف العام بنزاعات الدولة

أرفع إلى سيادتكم ما يلي:

لقد تبيّن لي خلال المدة التي أشرفت فيها على مصالح المكلف العام بنزاعات الدولة بداية من غرّة جانفي 2017 أن هذه المؤسسة تفتقرالى وسائل العمل الضرورية المادية والبشرية والحد الأدنى من ظروف العمل المناسبة على عدّة مستويات وهي تعاني من عديد المشاكل والصعوبات الجدّية التي تعيقها بشكل واضح عن أداء مهامها على الوجه الأمثل في الوقت الذي ترزح فيه تحت ضغط عمل كبير وعدد متزايد من الملفات.

رغم الأهمية الكبرى التي تكتسيها هذه المؤسّسة المستمدّة من أهمية الوظائف المسندة لها وهي أساسا: تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية أمام المحاكم الوطنية والأجنبية وأمام الهيئات التحكيمية الدولية، تمثيل الدولة في إطار قانون العدالة الانتقالية، تمثيل الدولة في إطار ملف استرجاع الأموال المهربة، تمثيل الدولة في قضايا الأموال المصادرة ،التعهد بتنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة ، تقديم الاستشارات القانونية لكافة الوزارات والمؤسسات العمومية ... فإنها لم تمنح مقابل ذلك من الإمكانيات ما يجعلها قادرة على الاضطلاع بتلك المهمّات و لم يقع ادراجها في برامج إصلاح المؤسسات.

إن ما أمكن لي استخلاصه هو عدم قدرة هذه المؤسسة في الوقت الرّاهن على الدفاع عن حقوق الدولة ومصالحها بالشكل الأمثل رغم ما تتوفر عليه من كفاءات على درجة عالية من الجدّية والانضباط والالتزام المهني.

لم تكن بعض الإجراءات التي تتّخذ لفائدة المؤسّسة من حين الى آخر وموظّفيها كافية لأكثر من ضمان استمرارية العمل طالما أنها لم تنفذ إلى عمق الإشكاليات الحقيقية التي تعيقها عن أداء وظائفها ومواجهتها وإصلاحها.

لم تواكب هذه المؤسسة تطوّرأساليب الإدارة الحديثة للمؤسسات المماثلة بل ظلّت تدار بطريقة تقليدية ولم تحظ بالعناية اللازمة لتطوير أدائها بما يتماشى والارتفاع المتزايد لعدد الملفات وتعقّدها وتشعّب المسائل القانونية ، بل ظلت تعاني من مشاكل هيكلية مزمنة لم يقع الالتفات إليها خلال كامل مراحل تاريخها ولم تقع معالجتها في اطار رؤية إصلاحية شاملة تؤهّلها لأداء المهام الكبرى الموكولة إليها بصفتها مدافعا عن حقوق الدولة ومصالحها فلم ترصد لها الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة ولا الاطار التشريعي الملائم ولم تعدّ لها برامج للتكوين ولرفع قدرات العاملين بها ولم يضمن لها الحد اللازم من الاستقلالية في دفاعها على مصالح الدولة كما ظلت تفتقر الى نظام رقابي محكم و متطور يتلائم مع هيكلتها ووظيفتها بما يضمن مصالح الدولة ولا يهدر حقوقها.

إن التعامل معها استمرّ في إغفال تام لخصوصيتها مقارنة ببقية الإدارات العامة للدولة هذه الخصوصية المتأتية من خصوصيّة وظيفتها المتمثلة أساسا في الدفاع عن مصالح الدولة بمختلف وزاراتها ومؤسساتها ، ولم تواكب الخصوصية على مستوى الوظائف ما يماثلهاعلى مستوى التشريع في ما يتعلق بالتنظيم والهيكلة والرقابة ولا على مستوى الإمكانيات المادية والبشرية على خلاف عديد التشريعات المقارنة من بينها العربية.

لم تكن هذه المؤسسة قادرة على الدفاع عن مصالح الدولة بالشكل الأمثل في الظروف العادية للأسباب المشار إليها و قد ازداد الأمر تعقيدا وهي تواجه اليوم نوعا جديدا وكمّا متزايدا من الملفات التي ظهرت بعد الثورة :ملفات العدالة الانتقالية ،ملفات الفساد المالي ،ملفات الاملاك المصادرة ،ملفات الأموال المهرّبة الى الخارج... التي يقتضي اغلبها إمكانيات مادية وبشرية متطورة وتكوينا علميا وفنيا مستمرا لرفع قدرات العاملين بها بما يطوّر أداءها ويجعلها قادرة على الدفاع عن مصالح الدولة بنجاعة عالية، في ظل هذه المستجدات ظلّت المؤسّسة على حالها بتواضع إمكانياتها المادية والبشرية بل أنها ازدادت تردّ في بعض جوانبها مما سبّب لها عطالة عميقة على صعيد ممارسة وظيفة الدفاع عن مصالح الدولة وحفظ حقوقها يتجلى ذلك على مستويات مختلفة من مستويات أدائها : تكوين الملفات ، دراستها، متابعتها ،حفظها وعلى مستوى تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة اضافة الى عدم وجود نظام رقابي متكامل.

أصبحت مهمة الإشراف على مؤسسة المكلف العام بنزاعات الدولة وإدارتها في جزء كبير منها في ظل هذا الوضع إدارة لمشاكلها ولصعوباتها اليومية مما ساهم في إضعاف قدرتها على مزاولة مهامها الرئيسة و الحقيقية المتصلة أساسا بحفظ حقوق الدولة ومصالحها.

إن إحدى اهم المشاكل الكبرى التي تواجهها هذه المؤسسة الهامّة هي عدم وجود مقر دائم ،خاص، لائق بها وملائما لوظائفها ولنظامها الهيكلي، وهي مطالبة خلال هذه الفترة بنقلة مقرها للمرة الثانية في ظرف ثمانية أشهر في الوقت الذي لم تتخلّص فيه نهائيا من اثار النقلة الأولى و في ظرف غير مناسب باعتباره يتزامن مع ذروة العمل وخلال فترة مهمّة في تاريخ دفاعها على حقوق الدولة كان من المفروض أن تعرف فيه قدرا مهما من الاستقرار والدعم حتى تكون قادرة على تحمّل مسؤولياتها بمتابعة عملها اليومي ومواجهة الملفات الكبرى التي تتعهد بها: قضايا استرجاع الأموال المهربة ،قضايا العدالة الانتقالية والقضايا المرتبطة بمكافحة الفساد بوجه عام والتي يمثل عنصر الزمن فيها مسألة على غاية من الأهمية ، إضافة إلى أن النقلة ستتم إلى مقرّ هو دون المقرّ الحالي سواء من حيث التهيئة أو طاقة الاستيعاب وهو الأمر الذي سيؤدي إلى مشاكل كبرى على مستوى تسيير العمل وتنظيمه تتصل كلّها

بالظروف المادّية الموضوعية للمقرّ ومن شأنه أن يخلق مناخا متوتّرا بما يؤثر سلبا على أداء المؤسسة المنهكة من أصلها بمشاكلها العميقة المتراكمة.

لا شكّ في أنّني أقدمت على الأشراف على هذه المؤسسة بنيّة صادقة وعزيمة كبرى للتضحية والعمل بجدّ للدّفاع عن مصالح الدولة في مثل هذه المرحلة الهامّة من تاريخ تونس وهو شرف ينالني ولاشكّ وهي نفس العزيمة والنية التي لمستها لدى العديد من الموظفين والإطارات ،لكن المهام الجسيمة لا تكفيها فقط العزائم الصادقة والنوايا الحسنة بل لابد إلى جانب ذلك من توفر الشروط الموضوعية اللازمة للاضطلاع بتلك المهام وتحقيق النتائج المرجوة وبكل أسف فان تلك الشروط لم تكن متوفرة وفي الحدّ الأدنى في كثير من الاحيان وما هو موضوع على ذمّة المؤسسة والظروف التي تعمل فيها لا يوفر أسباب النجاح كما نراه ونطمح إليه.

إن قوّة الدولة وهيبتها من قوّة مؤسّساتها وهيبتها لذلك فإن بناء المؤسّسات القويّة المتطوّرة من دعامة الدولة التونسية الديمقراطية الحديثة التي نعمل اليوم على إرسائها ،دولة تستمدّ قوّتها من احترامها لمبادئ الحرّية و العدل والمساواة و احتكامها الى مبدأ سيادة القانون ولا يمكن ان تكون الدولة قويّة بجهاز ضعيف يدافع عن حقوقها ومصالحها فضعف الجهاز المؤتمن على ذلك يؤدّي ضرورة إلى إضعاف الدولة وإهدار حقوقها.

انه من منطلق إيماننا بان الدولة القويّة تقتضي جهازا قويا يدافع عنها ويحفظ حقوقها ويرشّد ممارسة الدفاع على تلك الحقوق بما يحفظ الصالح العام فإننا نرى انه من واجب الأمانة و الشعور بالمسؤولية و الحرص على حفظ حقوق ومصالح الدولة لفت انتباهكم إلى الوضع الحقيقي الذي تعرفه المؤسسة و ضرورة ايلائها العناية اللاّزمة التي تحتاجها و لتتّخذوا الإجراءات المناسبة التي منها ماهوعلى غاية من التأكّد بهدف تأهيلها وحلّ مشاكلها في مقاربة جديدة لمفهوم الدولة التونسية الحديثة في مرحلة ما بعد الثورة، الدولة بمفهومها الشامل التي تحفظ حقوق كل مكوّناتها ولا يكون ذلك إلا من خلال تثمين هذه المؤسسة وإعطائها قيمتها الحقيقية التي هي جديرة بها وتمكينها من الإمكانيات اللازمة ووضع الإطار التشريعي الملائم لها بعد دراسة عميقة لواقعها ومشاكلها وحل الإشكاليات والصعوبات المرتبطة بذلك ووضع خطة شاملة ،واضحة لإصلاحها والنهوض بأوضاعها.

ختاما تفضّلوا بقبول سامي عبارات التقدير والاحترام.

المكلّف العام بنزاعات الدولة

لزهر جويلي